



جراح التجميل البروفيسور أنثوني ولف والدكتورة كيارا بوتني يزوران «المواساة الجديد»

6

أكدت رفضها لأسلوب دغدغة المشاعر صفاء الهاشم لوزيرة الهجرة المصرية: السلطات الكويتية حريصة على كرامات الناس



صفاء الهاشم

وجهت النائب صفاء الهاشم رسالة الى وزيرة الهجرة وشئون المصريين في الخارج نبيلة مكرم، وقالت الهاشم: اطلت علينا الوزيرة المصرية امس الاول بتصريح اقات فيه: «كرامة المصري وبالأحرى كرامة المرأة المصرية خط احمر، لكننا نحترم السلطة الكويتية والقضاء الكويتي على واقعة الاعتداء على فاطمة المواطنة المصرية في دولة الكويت !!!»

وأشارت الهاشم في تصريح للصحافيين بقولها «عل سعيبها مني عزيزتي وزيرة الهجرة أو وزيرة الكرامة... طالما حضرتك تحترمين السلطة الكويتية والقضاء الكويتي. وأضافت الهاشم أنه كان الأبرك ب عدم التطرق الى مسألة الكرامة و أسلوب دغدغة المشاعر كونك تعرفين حق المعرفة حرص السلطات الكويتية والقضاء الكويتي على كرامات الناس و انتصارهم على مر التاريخ للضعيف قبل القوي تحت رقابة سلطة الشعب و حرية الصحافة «الغير موجهة» وفق درجات تقاضي نضمن كرامة و حقوق المتضرر، فلا داعي للكسب السياسي والإعلامي من خلال الغمز واللمز على الخشبة من العيب في كرامات أكر مناهم أكثر مما أكرتهم بلدهم حتى بات البعض منهم يتعدى الخط الأحمر للمواطن الكويتي... و يعبت في مصير حياته اليومية و الوظيفية

سيقدمها بصفة الاستعجال الفضالة: تعديلات قانون العمل الأهلي بشأن «نهاية الخدمة» جاهزة

أكد النائب يوسف الفضالة أن تعديلاته على قانون العمل في القطاع الأهلي فيما يخص مكافأة نهاية الخدمة جاهزة وتمت مراجعتها ويتبقى فقط توقيع النواب حتى يتم إعطائها صفة الاستعجال، متمنيا إقرار القانون خلال دور الانعقاد الحالي. وقال الفضالة في تصريح صحافي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن البنك المركزي يتحمل جزءاً من المسؤولية في تطبيق القانون من جهة إجبار البنوك على تطبيقه. وأضاف أن هناك مشكلة حقيقية في قطاع البنوك في تطبيق القانون، لاسيما أن بعض البنوك ترفض منح نهاية الخدمة كاملة. وكشف عن إعداده أسئلة موجهة إلى البنك المركزي بشأن اتخاذ البنوك طرقاً غير سليمة ومخالفة للقانون في هذا الإطار. واعتبر أن نهاية الخدمة ليست هي فقط التي تحتاح تعديلاً بل أيضاً المادة 70 من القانون رقم 85 لسنة 2017 الخاص بالعمال الرسمية للموظفين. ورأى الفضالة أن بعض البنوك تتحليل على هذا التعديل بعدم احتساب يوم السبت من ضمن العطل، مضيقاً أن تعديلاته على قانون العمل الأهلي سوف تتضمن تعديلاً ينص على اعتبار يوم الراحة ليس من ضمن الإجازات الرسمية. من جهة أخرى طالب الفضالة التجمع مجلساً وحكومة وشعباً بالتكاتف وأن يكونوا إبدأ واحدة جراء الإطمار الغزيرة التي هطلت على البلاد ومن ثم تأتي المحاسبة في التقصير الذي حدث. ولفت الفضالة إلى أنه تم اطلاع النواب على كثير من الأمور وأنه سيرتكز التعليق عقب انتهاء الأزمة. وكشف عن إعداده بعض الأسئلة البرلمانية بشأن ما حدث تتعلق بخطط الدفاع المدني ووزارة الأشغال والشركات التي حصلت على عقود شبكات المياه والصيانة وسيتم الإعلان عنها عقب الانتهاء منها.

للاستفادة من موقعه

الدلال يقترح تسليم مركز الروضة الصحي القديم إلى الجمعية التعاونية

قدم النائب محمد الدلال اقتراحاً برغبة لتسليم موقع مركز الروضة الصحي القديم لصالح جمعية الروضة التعاونية وذلك لتقديم خدمات تعاونية متنوعة أهالي المنطقة ولزيادة مواقف السيارات. ووض الاقتراح على ما يلي: يعد العمل التعاوني من أهم الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني الكويتي، وقد سجل تاريخياً في كثير من الأحيان أدواراً متميزة في دعم الأهالي كما كان داعماً لدور الدولة في تطوير ودعم الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين، ومن الأدوار التكاملية التي تمت خلال السنوات السابقة بين القطاع الحكومي والجمعيات التعاونية قيام جمعية الروضة التعاونية بدعم بناء المركز الصحي الجديد لمنطقة الروضة من خلال تبرع مالي كبير لإقامة المركز الصحي الذي تم بناؤه تحت إشراف وزارة الصحة ثم تسلمه وبدء العمل به، واعتبر المركز من المنشآت الحيوية في منطقة الروضة قطعة 4، كما أنه يعد تعاوناً مضمناً ما بين جمعية الروضة التعاونية ووزارة الصحة. وانطلاقاً من التعاون القائم قبل وزارة الصحة العامة وجمعية الروضة التعاونية وحرصاً على تقديم أفضل الخدمات التعاونية بين الطرفين ووفقاً لما تم التباحث بشأنه بين جمعية الروضة التعاونية ووزارة الصحة العامة بشأن حسن استغلال موقع مركز الروضة الصحي القديم من خلال قيام جمعية الروضة التعاونية باستغلال الموقع السابق لخدمة أهالي منطقة الروضة.

لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: يقترح قيام وزارة الصحة بالموافقة على تسليم موقع مركز الروضة الصحي القديم لصالح جمعية الروضة التعاونية وذلك لحسن استغلال الموقع لتقديم خدمات تعاونية متنوعة لأهالي منطقة الروضة ولزيادة مواقف السيارات المحيطة بالخدمات التي تقدمها جمعية الروضة التعاونية على أن يتم ذلك تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.



الغانم يصرح للصحافيين

من محور واحد هو « فشل وزارات الدولة في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات »

الغانم: استجواب الموزير لرئيس الوزراء يمكن مناقشته اليوم شرط موافقة المبارك والمجلس

ربيع سكر

وقال الغانم «جدول أعمال جلسة اليوم تم توزيعه، لكن يمكن إضافة الاستجواب على جدول أعمال الجلسة في حال قدم طلب لمناقشة الاستجواب ويحتاج ذلك إلى موافقة المستجوب وهو سمو رئيس مجلس الوزراء والمجلس على غرار المتبع في الحالات السابقة بما يتوافق مع اللائحة الداخلية لمجلس الأمة». وبين أن المادة 135 من اللائحة تقول «لا يناقش الاستجواب إلا بعد مرور 8 أيام من ذلك في غير حالة الاستعجال بموافقة المستجوب والمجلس وبالتالي مناقشته تحتاج إلى قرارين من سمو رئيس مجلس الوزراء والمجلس». وأضاف «أنا أتحدث عن الأمور الإجرائية المتبعة فالاستجواب قدم الإثنين وجدول الأعمال وزع السبت، وتجاوز مناقشة الاستجواب اليوم في حالة

وقال الغانم «جدول أعمال جلسة اليوم تم توزيعه، لكن يمكن إضافة الاستجواب على جدول أعمال الجلسة في حال قدم طلب لمناقشة الاستجواب ويحتاج ذلك إلى موافقة المستجوب وهو سمو رئيس مجلس الوزراء والمجلس على غرار المتبع في الحالات السابقة بما يتوافق مع اللائحة الداخلية لمجلس الأمة». وبين أن المادة 135 من اللائحة تقول «لا يناقش الاستجواب إلا بعد مرور 8 أيام من ذلك في غير حالة الاستعجال بموافقة المستجوب والمجلس وبالتالي مناقشته تحتاج إلى قرارين من سمو رئيس مجلس الوزراء والمجلس». وأضاف «أنا أتحدث عن الأمور الإجرائية المتبعة فالاستجواب قدم الإثنين وجدول الأعمال وزع السبت، وتجاوز مناقشة الاستجواب اليوم في حالة

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تسلمه أمس استجواباً مقدماً من النائب شعيب الموزير لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك يتكون من محور واحد هو فشل وزارات الدولة وإدارتها في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات مشيراً إلى أنه سيدرج في جدول أعمال جلسة 27 الجاري وفقاً للمادة 135 من اللائحة الداخلية». وأوضح الغانم أنه من الممكن مناقشة الاستجواب بجلسة اليوم أو الأربعاء في حالة الاستعجال وموافقة المستجوب (من وجه اليه الاستجواب) والمجلس وذلك وفق اللائحة الداخلية للمجلس. وزاد الغانم أنه إذا لم يقدم طلب استعجال الاستجواب فسيكون مدرجاً على جدول أعمال جلسة 27 نوفمبر الجاري.

أكد أن طبيعة القضية تستوجب أن تكون الجلسة علنية وليست سرية

الموزير: استجواب « الأمطار » فرصة لاطلاع الشعب على جهود الحكومة في إدارة الأزمة

بمعلومات غير دقيقة ويعتقدون أن النائب لا يملك الإجابة أو أنه مشغول في أمور أخرى. وقال «اعطيكم مثلاً على ذلك حيث بعث وزير التربية إجابة عن أسئلة عدة في ثلاث كراتين ويعتقد هو أو أجهزته أو الإدارات التابعة له أن الكراتين الثلاث تعجزني وللأسف اكتشفت أن نصف الإجابات مفقودة وليس لها أي ربط مع الكم الكبير من الأسئلة أو الجزء الأكبر من الأسئلة التي قدمتها للموزير».

محور الاستجواب

يتكون الاستجواب من محور واحد عنوان « فشل وزارات الدولة وإدارتها في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات » ولقد كشف هطول الأمطار الذي حدث قبل وفي يوم الجمعة الموافق 2018/11/9 عن حقائق ثابتة لا جدال فيها وهي القصور الواضح في أداء سمو رئيس مجلس الوزراء لواجباته في الإشراف والتنسيق بين الوزارات والإدارات الحكومية لمعرفة مدى جاهزيتها عند حدوث الكوارث والأزمات وقد أثبتت هذه الأحوال المناخية أيضاً غياب السياسة العامة لدى الحكومة التي يترأسها سمو رئيس مجلس الوزراء لمواجهة الكوارث والأزمات وقد تسبب ذلك في حدوث حالتي وفاة حسب ما تم الإعلان عنه إضافة إلى حدوث الكثير من الأضرار المادية في الأملاك العامة للدولة والأملاك الخاصة للمواطنين والمقيمين وخلق حالة من الهلع والخوف لدى عامة الناس ولولا رحمة الله سبحانه وتعالى ولطفه لحدثت كارثة أكبر تفوق الأضرار التي لحقت بالدولة والناس.

المحمدلله إن ارتفاع معدل الأمطار التي لم تستطع الحكومة مواجهتها حدث في حالة السلم والأمن وبالرغم من ذلك فقد شعر الجميع بالارتباك الحكومي وغياب التنسيق في مواجهة هذا الحدث وكيف لمثل هكذا حكومة التصرف والتعامل في حال حدوث أي أزمة أو كارثة -لا قدر الله- في ظل الأوضاع الخطيرة في إقليمنا الملتهب وإن غياب السياسة العامة للحكومة والقصور في الإشراف والمتابعة من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء أدى إلى ضعف أداء الجهات الحكومية المختلفة وعدم جاهزيتها قبل وأثناء هذا الحدث ما ألزمتنا توجيه هذا الاستجواب المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء بصفحة مع التقدير والاحترام لشخصه.

وأضاف «أيضاً نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أجاب عن بعض الأسئلة إجابات غير صحيحة ومناقية للواقع». وأضاف الموزير «أيضاً بعض الوزراء الآخرين قدمت لهم 10 أسئلة في رسالة واحدة موجهة لهم ولم يجيبوا إلا عن 3 و 4 أسئلة». ومدى جاهزيتها عند حدوث الكوارث والأزمات وقد أثبتت هذه الأحوال المناخية أيضاً غياب السياسة العامة لدى الحكومة التي يترأسها سمو رئيس مجلس الوزراء لمواجهة الكوارث والأزمات وقد تسبب ذلك في حدوث حالتي وفاة حسب ما تم الإعلان عنه إضافة إلى حدوث الكثير من الأضرار المادية في الأملاك العامة للدولة والأملاك الخاصة للمواطنين والمقيمين وخلق حالة من الهلع والخوف لدى عامة الناس ولولا رحمة الله سبحانه وتعالى وكل الكويتيين اخواني وأقاربي ولا أقبل أن يستمر ظلمه».

نص الاستجواب

وجاء في نص استجواب الموزير لسمو رئيس مجلس الوزراء: قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا تملكون». وقال تعالى سورة الحجر: «فأوردك لساننهم أجمعين عما كانوا يعملون». نصت المادة (123) من الدستور على: يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية. وبما أن سمو رئيس مجلس الوزراء يتولى رئاسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق



الموزير يصرح للصحافيين

ستتعامل إذا حدثت لا قدر الله هذه الكارثة في ظل ظروف أخرى في ظل الأوضاع التي نمر بها في الإقليم؟

وأضاف معلقاً «بالتأكيد لن تكون الحكومة قادرة ففي حالة السلم والرفاه لم تقدر وفي أي ظروف أخرى بالتأكيد لن تكون قادرة». وقال «أتمنى أن هذا الأمر يتكلم عنه رئيس الوزراء في جلسة الغد ولا تحتاج إلى تأجيل ولا سرية ولا أي أمر آخر فقد شاهدنا تحركات لبعض الأجهزة الحكومية بجهود شخصية وبمعاونة المواطنين والمقيمين ولم تكن الحكومة قادرة على فعل أي شيء». واعتبر الموزير أن «تحركات الحكومة لا تتناسب وحجم الكارثة التي حدثت ومازلنا نعاني من آثارها حتى الآن. ولا نستطيع أن نقول إنها أمطار بل هي كارثة وأن البوصلة الحكومية للتعامل مع تلك القضية نتج عنه كارثة». وفي موضوع آخر أشار الموزير إلى أن بعض الوزراء لم يردوا على الأسئلة وبعضهم يردون

اللجنة حددت آلية وخطة العمل خلال دور الانعقاد الحالي

«الميزانيات» تبدأ نشاطها بمناقشة معوقات الجهات الرقابية



جانب من اجتماع اللجنة

الجهات الرقابية عليها إلى حين ورود الميزانيات في موعدها الدستوري لمناقشتها مع وزارة المالية والجهات المعنية. وأشار إلى أن اللجنة بحثت إمكانية عقد اجتماع موسع يضم سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن عرض بعض القضايا التي تؤثر على المسار السليم للمالية العامة للدولة.

بالأمر المباشر، وأيضا بحث الخلاف المستحکم بين ديوان المحاسبة وشركة المشروعات السياحية وغيرها من القضايا مع تأكيد اللجنة ضرورة تمكن الجهات الرقابية من أداء دورها وفق ما نص عليه القانون. وقال إن اللجنة ستضع جدولاً زمنياً لمناقشة الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2018 وملاحظات

الأمة لتكون بواقع اجتماعين، وقد ترفع حصيلة الاجتماعات والأيام المخطط لها وفق الحاجة. وأضاف أن اللجنة رأت أن تبدأ اجتماعاتها مع الجهات الرقابية لبحث المواضيع الخلافية مع الجهات الحكومية ومنها إعاقه ديوان المحاسبة من القيام بأعماله الرقابية المكلف بها، وتكرار تعاقب بعض الجهات الحكومية لأعمال استشارية

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد أن اللجنة أعدت في اجتماعها آلية وخطة العمل خلال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر. وأوضح في تصريح صحافي أن اللجنة اتفقت على أن تكون اجتماعاتها بمعدل 3 أيام أسبوعياً باستثناء الأسبوع المتضمن جلسات مجلس